http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (2002) السنة الثامنة - الأحد (2) كانون الثاني 2011

بالعربي الصريح

ديمقراطية الإسلام السياسي تأكل أبناءها

علي عبد السادة

قد يكون هذا استعارة لفظية لمقولة مبذولة في الادب السياسي الايراني: "الثورة تأكل ابناءها". لكنها، هنا في العراق، تظهر كخطر جديد يهدد تجربة عراق ما بعد صدام.

الاهتمام بالتفاصيل، بجزئيات التحولات العراقية، يأتي مناسبا، اليوم، لمواجهة شعارات "الدولة" و"المواطنة" المرفوعة سلفا من قوى تصدرت التغيير.

جمع هذه الاجزاء الصغيرة ينتهي بقناعة مغلقة: "قوى الاسلام السياسي تحترف في مشغل سياسي لصناعة ديكتاتورية بثوب جديد". فالفكرة بهذه البساطة: "دولة شمولية لا ترتدي من الديمقراطية غير زي الانتخابات".

منذ التباشير الاولى للعملية السياسية كان واضحاً ان قوى، هي في الجوهر تتبنى فكرة الاسلام السياسي، دخلت لعبة بناء الدولة الحديثة بشعارات ذات طابع وطني. كل شيء في الحملات الانتخابية بدا جيداً للافراد الذين يؤيدون الدولة المدنية وحماية الحريات العامة وتكريس المواطنة.

هكذا مهدت تلك القوى اصواتا انتخابية لا تمثلها. ما ان تعلن النتائج وتوضع الحصص الحكومية في الجيوب تحرق اوراق الدعاية ولا يبدو ان الجمهور- الناخبين ورقة (جوكر) كما كان ايام الاقتراع.

ويبدأ اللثام بالسقوط رويداً رويداً عن مشاريع كانت تختفي وراء الدولة- الهدف. فأن يكون رئيس الوزراء رجل لكل العراقيين فهذا كلام جميل لا يكلف قوله سوى خطاب متلفز او تصريح تتقاذفه الوكالات.

او ان قياديا في حزب نافذ يتحدث عن العاصمة بغداد بكثير من المدنية، ويبدو للرأي العام رجلا يعرف كيف يعيد لهذه المدنية مكانتها اللائقة. سرعان ما ينقلب على نفسه ليظهر ناقماً على المدارس المختلطة وعروض الموسيقى ودروس المسرح ويترك معارك البناء والخدمات- وهي مسطرة الناخبين القاسية، لينشغل بمعركة (حامية) مع الطريقة التي تختار فيها البغداديات ملابسهن.

تعرف هذه القوى ان جمهورا منحها الاصوات بمجرد مغازلة صورة ناصعة البياض عن عراق الغد. وهم اليوم تخسر اصواتا "كثورة تأكل ابناءها" ان صحت الاستعارة والوصف.

نقول انها تحترف في مشغل سياسي يحفر الارض من تحت اقدام "الدولة"، فان المؤشر على ذلك يبدو واضحا حين نراقب مشهد الانتخابات؛ قادة قوى الاسلام السياسي يوجهون حملاتهم الانتخابية الى جمهور علماني (يفصل الدولة عن الدين) لكنهم سرعان ما ينقلبون عليه حين يصلون الى السلطة وفيها يكون الخطاب حصرا لجمهور تقليدي فئوي محسوم لتلك القوى.. الامر اشبه بحيلة لكسب صفقات الحكومة، وقد نجحوا.

يدخل العراق في العام الجديد وبدأت ديمقراطية (شكلية) لقوى الاسلام السياسي تأكل ابناءها بالفعل. والاكل جاء سريعا متخفيا يقضم من ارض الدولة ساحات كبيرة. جاء مهددا احلام العراقيين بصفقات فساد مشبوهة ومستوى خدمات مهين وقافلة طويلة من المسؤولين الفاسدين وطابور مليوني من العاطلين والايتام والارامل.

اذن ما الذي سيجري في الغد؟ الاسلام السياسي سيحكم قبضته على مفاصل الحياة فيغير وجهها ويلبسها الزي الذي يحب وسيحرمها من النطق بالهوى.

لكن الابناء المأكولين لحما ايام الانتخابات والمرميين عظما ناشفا ايام السلطة سيقضمون من حصص جولات اقتراع قادمة. هذا ليس افتراضا عبثيا.. انه حكم المقموعين حين يتاح لرأسهم ان يظهر من حفرة النعام.

وزير التخطيط: الدولة مترهلة.. لكن لا مفر من التعيينات

الحكومة تطلق آلاف الدرجات وخبراء يسألون: ما الذي يفعله 4 ملايين موظف في العراق؟

□ بغداد / اياس حسام الساموك

يدور الحديث في هذه الفترة حول مسألة اطلاق ١١٥ الف وظيفة من قبل الحكومة، الامر الذي تبشر فيه الكثير من العاطلين عن العمل من حملة الشهادات العليا في ان يجدوا تعييناً لهم.

خبراء اشاروا لـ"المدى" الى ان العراق في ظل وجود اربعة ملايين موظف تعيش دوائره في بطالة مقنعة، الا انهم اكدوا وجود توجه جديد لدى الحكومة في سبيل القضاء عليها من خلال استحداث مجلس الخدمة الاتحادي.

"ان العراق في هذه الفترة يحتاج الى تحول كبير من النظام الشمولي الى اقتصاد السوق خصوصا وان دوائر الدولة تعاني من بطالة مقنعة اذ هنالك عدد كبير من الموظفين يأتون للدوام مرة واحدة في الاسبوع". يقول عبد الهادي الحساني.

وكان عضو لجنة التعيينات في الحكومة عبد الله اللامي صرح لوكالة كردستان للانباء إن "الدوائر الحكومية تحتوي على ثلاثة ملايين وخمس مئة موظف من الدرجات العامة والفين وخمس مئة وثلاثة وعشرين موظفاً من الدرجات الخاصة".

وأضاف ان "قانون التقاعد أصبح عاجزا عن توفير معادلة توازن بين الموظفين الذين يتم إحالتهم على التقاعد والموظفين الذين تم تعيينهم حديثا".

ويوضح النائب الحساني وهو عضو ائتلاف دولة القانون في تصريح لـ"المدى" امس ان العراق الان بحاجة الى تحويل جزء من موظفي القطاع العام الى القطاع الخاص والتعاون بينهما، فضلا عن استحداث وزراة للقطاع الخاص تعنى بهذا الشأن حتى تكون هنالك شراكة بين هذين القطاعين.

يشار الى ان المادة ٢٥ من الدستور تنص على "تكفل الدولة باصلاح الاقتصاد العراقي وفق اسس اقتصادية حديثة وبما يضمن استثمار كامل موارده وتنويع مصادرها وتشجيع القطاع الخاص وتنميته".

وفي ما يخص الوظائف التي يجري العمل على اطلاقها يقول الحساني "ان الدولة الان تعيش في توجه جديد فهي قد تحتاج الى كودار في وزارات الدولة كالنفط، فالاخيرة الان بأمس الحاجة الى كوادر متخصصة وبأعداد كبيرة خصوصا وان العراق وصل تصديره الان من النفط الى أكثر من مليوني برميل يوميا، منوها الى ان هذا النجاح تحقق بعد ان تم الحد وبشكل كبير من الارهاب الذي استنزف من الحكومة الكثير من الطاقات حتى وصل العراق الى درجة كبيرة من التقدم الامني، اما الان فهو بحاجة الى تطوير الجانب الاقتصادي.

واضاف الحساني ان تشكيل مجلس الخدمة الاتحادي له اهمية كبيرة في مسألة توزيع التعيينات، فضلا عن التحقق من الوثائق التي تقدم من قبل طالبي التعيين والمعينين كذلك فان الكثير منهم لم يقدمها حتى الان، بالاضافة الى التحقق من كفاءة كل موظف في ادائه لمهامه.

وعلى ما يقول متابعون للحراك السياسي فان البرلمان السابق كان قد اقر موزانة ٢٠١٠ والتي كانت ضمن مجموعة من الصفقات، كقانوني مجالس المحافظات والانتخابات على ان يؤجل اقرار فقرة اطلاق ١١٥ الف وظيفة، حتى لا تستخدمها الحكومة السابقة في دعايتها الانتخابية.

ومن جانبها، ربطت وزارة التخطيط والتعاون الانمائي اطلاق هذه الوظائف بتشكيل مجلس الخدمة الاتحادي، متوقعة تشكيله خلال الشهرين المقبلين.

وزير التخطيط بالوكالة نصار الربيعي شدد وفي اتصال هاتفي مع "المدى" على ان اطلاق التعيينات مرتبط بتشكيل مجلس الخدمة الاتحادي كونه المشرف على توزيع الوظائف على الدولة وبحسب الحاجة، مستدركا بالقول "اذا ما تأخر تأسيس هذا المجلس ولفترة طويلة فان البرلمان سيعمل على اطلاق هذه التعيينات".

واكد الربيعي ان دوائر الدولة تعاني من ترهل كبير الا ان هذا لا يمنع من اطلاق هذه التعيينات خصوصا وان المواطن بحاجة الى ضمان من الدولة.

وعن تشكيل مجلس الخدمة الاتحادي يقول وكيل وزير التخطيط ورئيس الجهاز المركزي للاحصاء مهدي العلاق انه سيسهم وبشكل كبير في الحد من التعيينات التي تكون لدواعي شخصية انما ستكون وفق الكفاءة والمهنية ووفق حاجة الوزارات.

واشار العلاق في تصريح لـ"المدى" الى أن هنالك شخصيات عديدة قدمت الى عضويته، ويجري العمل الان على اختيار الاكفأ من بينها، متوقعا في الوقت نفسه ان يتم الانتهاء من تشكيله في حدود شهرين، مشددا على ضرورة ان تكون هنالك اعادة هيكلة في دوائر الدولة للتخلص من الترهل الذي تعاني منه اغلب مؤسسات الدولة، مستدركا بالقول الا ان هنالك دوائر تحتاج الى موظفين.

واشار مختصون الى أن العراق يعاني منذ سنوات طويلة من سوء إدارة الموارد البشرية، فيما تواصل الدولة رفد الأجهزة الحكومية بالدرجات الوظيفية كحل وحيد لمشكلة البطالة دون معالجة مشكلة التضخم فيها.

وبحسب مصادر لـ"المدى" فان عديد موظفي إحدى الوزارات العراقية عام ٢٠٠٣ (١٤٣٥٣) موظفا، وقد ارتفع في كانون الأول من العام نفسه إلى (٢٣٩٠٩) موظفين فيما بلغ لغاية شهر نيسان ٢٠١٠ حوالي (٢٤٠٣٤) موظفا.

وقال عبد الزهرة الهنداوي في تصريح سابق لـ"المدى" إن إحدى الحلول لهذه المشكلة يتمثل بدعم الدولة للقطاع الخاص والابتعاد عن سياسة الارتجال في هيكلة إدارة الدولة.

ودفعت الحاجات والظروف الاستثنائية بعض المؤسسات الحكومية إلى استحداث أجهزة جديدة، أصبحت، لاحقا، دون جدوى.

ويرى الهنداوي الذي نفى أن تكون لوزارة التخطيط أية إحصائية عن البطالة المقنعة في دوائر الدولة، أن مخرجات الدوائر المتمثلة بالإحالة على التقاعد لم تستطع تقليص التضخم في أعداد الموظفين وذلك بسبب أن المدخلات (التعيينات الدورية) اكبر بكثير.

ويأتي الحديث عن هذه الظاهرة في وقت يستعد مجلس النواب العراقي إلى إقرار مجلس الخدمة المركزي الذي تنتظره مهمة إطلاق آلاف الدرجات الوظيفية، يخشى معها المختصون من مفاقمة أزمة البطالة المقنعة.

وكانت وزارة التخطيط قد نفت العام الماضي دعوتها لتقليص أعداد الموظفين في الجهاز الحكومي وإيقاف تعيينات خريجي الكليات.

وذكر بيان صحفي سابق أن الوزارة نفت ما تردد مؤخراً بشأن دعوتها إلى تقليص أعداد الموظفين في الجهاز الحكومي وإيقاف التعيينات، مشيراً إلى أن مجلس الوزراء اصدر اعماما إلى وزارات الدولة ومؤسساتها بترشيد التعيينات والعمل على مناقلة الموظفين نتيجة انخفاض الموازنة المالية في حينها.

وكان وزير التخطيط السابق علي غالب بابان وعدد من المعنيين قد دعوا إلى تفعيل القطاع الخاص وإدخال الاستثمارات الأجنبية للنهوض بالاقتصاد العراقي من خلال تفعيل القوانين المعنية.

من جانبهم، يرى المختصون والمسؤولون الحكوميون أن سوء إدارة الدولة فاقم من البطالة المقنعة في المؤسسات.

وأشاروا أيضا إلى وجود نقص في الموارد البشرية لبعض المؤسسات ووجود فائض من الموارد البشرية في البعض الآخر، مما يشير إلى سوء توزيع الموارد البشرية حسب القطاعات والمؤسسات التابعة للدولة".

مستشفيات بغداد تستقبل ضحايا مسدسات البلاستك

ألعاب الأسلحة تحصر مستقبل الأطفال بالشرطة والعصابات

□ عن: نيويورك تايمز

تقوم وزارة الصحة بحملة لمنع بيع الاعاب الاسلحة للأطفال في العراق وكانت اسواق الالعاب في بغداد تمتلئ باسلحة بلاستيكية بكل الاسعار والاحجام.

العاب البنادق والدبابات والسكاكين والازياء العسكرية وحتى كاتمات الصوت على شكل لعبة في بلد الاسلحة والازياء سائدة فيه بشكل كبير حيث يبدأ التدريب بشكل مبكر.

يقول الدكتور عماد عبد الرزاق المستشار الوطني للصحة العقلية في الوزارة "انها مسؤولية المجتمع للتخلص من تلك الالعاب فهي تجعل من السهل بالنسبة الى الطفل الانتقال الى الخطوة التالية من العنف الحقيقي لأنه يستمتع كل يوم باللعب بالاسلحة".

الوزارة بحد ذاتها لاتملك السلطة لتنظيم مبيعات الالعاب لكنها حثت الحكومة على منع كل الالعاب التي على شكل اسلحة وهي تركز الآن على نوع من الاسلحة الرخيصة عبارة عن مسدسات بلاستيكية تحتوي على طلقات بلاستيكية كانت مصدرا للمئات بل الالاف من اصابات العيون.

الدكتور خضير الطائي رئيس القسم التقني في مستشفى ابن الهيثم للعيون وهو مستشفى العيون الرئيسي في البلاد هو واحد من القائمين على تلك الحملة ففي احدى الصباحات كان الدكتور خضير يقوم بفحص عين ولد بعمر ٥ سنوات بسبب الخدوش والنزف الداخلي نتيجة للاصابة بأحد هذه الاسلحة.

ففي اواخر شهر تشرين الثاني الماضي خلال فترة عيد الاضحى كان هذا الطفل يلعب مع اطفال الجيران عندما اطلق احد الصبيان طلقة بلاستيكية من مسدسه اصابته في عينه، لقد بدا الصبي بخير في البداية لكنه ظل يبكي لسبعة ايام ولا يستطيع النوم مما اضطر والده في النهاية ان يأخذه الى مستشفى العيون حيث عثر الدكتور على طلقة بلاستيكية صفراء بحجم البازلاء الصغيرة سكنت بين مقلة العين والجفن المحيط بها وكان هناك نزف داخلي في العين وازاحة جزئية في قزحيتها يقول الدكتور "لقد كان هذا الصبي محظوظا فالعديد من الاطفال يعانون من اصابات اسوأ من هذه نتيجة الاطلاقات".

خلال خمسة ايام عطلة عيد الاضحى حيث العوائل تعطي الاطفال نقودا لشراء الالعاب يقول الدكتور انه كان يشاهد عدة اصابات في اليوم تأتي الى المستشفى نتيجة هذه الالعاب وكان البعض منها حادا بمافيه الكفاية للقيام بجراحة للعين من اجل معالجتها وقد اجرى الدكتور لقاء في التلفاز لنصح اولياء امور الاطفال بعدم شراء الاسلحة، مضيفا "ان المشكلة لاتكمن في اولياء الامور الذين يقومون بشراء هذه الاسلحة ولكن المشكلة تكمن في التجار الذين يقومون باستيراد هذا النوع من الالعاب فالآباء لايستطيعون المقاومة امام اصرار اطفالهم، وقال: لقد شاهدت البعض من تلك المسدسات الهوائية تصل اطلاقاتها الى مدى ٥٠ ياردة".

الاطفال هنا يعيشون تحت تأثير العنف الحقيقي من خلال الاخبار ومن خلال ما شاهدوه في احيائهم فخلال فترة العنف ما بين عامي ٢٠٠٦ – ٢٠٠٧ كانت الجثث تبقى في الشوارع لعدة ايام قبل ان يتم جمعها كما ان القليل من الاطفال كانوا يستطيعون الحصول على العناية النفسية مما يؤثر ذلك عليهم بعمق.

العوائل العراقية كبيرة في الغالب والاطفال يشاركون غرف النوم مع الوالدين لذا فهم غير محميين من برامج التلفزيون او الحديث المخصص للبالغين واللذين يشيران دائما الى عنف حقيقي او تمثيلي. تقول رئيسة ردهة المستشفى "لقد كانت لدينا مشاهد عنف خاصة بنا ولسنا بحاجة الى المزيد، "مضيفة" يجب ان يتم منع كل الالعاب النارية والاسلحة فقبل عدة ايام كنت اصرخ باطفال الحي وهم يقومون باطلاق النار على بعضهم البعض من خلال هذه الالعاب لكنهم في النهاية كانوا يقومون باطلاق الرصاص البلاستيكي على سيقان بعضهم البعض حتى لايؤذون عيونهم".

في اسواق الكرادة حيث تباع هذه الاسلحة بسعر يصل الى ٨ دولارات او اقل يقول التجار ان الاعاب الاسلحة هي الاكثر شعبية، يقول احد مالكي المحلات "ان ثقافة العنف هي السائدة" مضيفا "ان الاطفال لم يعودوا يهتمون بالالعاب التربوية فكل ما يريدونه هو اللعب بهذه الالعاب التي تظهر القوة والعنف".

المدرسون يقولون ان العيش مع الكثير من العنف في الخيال والحقيقة جعل الطلاب يسارعون الى الشجار واقل صبرا مع الدراسة، تقول انتصار محمد وهي معلمة في مدرسة ابتدائية بحي اليرموك في بغداد "لقد كان الطلاب يطلبون من المدرسين حل نزاعاتهم لكنهم ما يفعلون ذلك الآن فهم الان يحلون مشاكلهم بقبضاتهم بسهولة اكبر، فهم الآن يتصارعون مع بعضهم البعض اكثر من ذي قبل، مضيفة بانه بعد ١٥ دقيقة من بداية الدرس لايولون اي اهتمام ويبدأون بالحركة ثم الصراع بين بعضهم البعض".

ان اي منع على العاب الاسلحة امر غير محتمل لأنه يتطلب عمل العديد من الوزارات لا يوجد بينها من هو مسؤول عن الصحة العامة، لكن وزارة التجارة تحدثت مع وزارة الصحة حول منع بعض الاستيرادات على حد قول الناطق باسم الوزارة.

مصطفى الطفل الذي اصيب بعينه قال انه سوف لن يتكلم مع الجار الذي قام بضربه واضاف انه حينما يكبر سيحاول ان يكون طبيب عيون اما من جهة والده رعد البالغ ٦٢ عاما من العمر فقال انه حاول اقناع الجيران ان لا يسمحوا لأطفالهم باللعب بالاسلحة لكن دون جدوى، مضيفا "أنا لا اجلب مثل هذه الاشياء الى البيت لأنني اعلم بأنها مؤذية فقد رأينا حوادث مماثلة فهذه الاسلحة ليست لعبا لطيفة ولا متحضرة".

ويقول والد الطفل ايضا "حتى بغياب هذه الالعاب فان ابنه سينمو في ظل ثقافة عسكرية حيث يرى الطفل كل يوم نقاط التفتيش ويرى الارتال العسكرية وهي توقف السير فالجندي لديه حق اظهار قوته والطفل يرغب في مثل هذا الامر".

يقول الدكتور عماد عبد الرزاق "على المدى القريب ان هذا الامر يجعلهم اكثر عدائية في البيت والمدرسة مما يجعلهم اكثر قسوة، اما على المدى البعيد فان اللعب بالاسلحة سيشجعهم للدخول في مغامرات بالاسلحة الحقيقية مما يجعلهم اكثر عرضة للتجنيد من قبل الشرطة او المجرمين او الارهابيين".

■ ترجمة: عمار كاظم محمد

طالبهم بالتنحي

وكيل السيستاني: مسؤولون حكوميون لا يستحقون مناصبهم

□ بغداد / المدى

أكد معتمد المرجعية الدينية بكربلاء أحمد الصافي، أن العديد من المسؤولين الذين تبوأوا مناصب عليا في الدولة يفتقرون إلى الكفاءة والجدارة، وعليهم التنحي عن المناصب التي أوكلت إليهم، وفيما طالب البرلمان باعتماد الشفافية في اختيار النواب البدلاء من الوزراء بحسب عدد الاصوات التي حصلوا عليها في الانتخابات، انتقد تخفيض موازنة العتبات الدينية.

وقال الصافي في خطبة صلاة الجمعة، إن "العديد من المسؤولين ممن تبوأوا مناصب عليا في الدولة، غير جديرين بها لافتقارهم إلى الخبرة والكفاءة المطلوبة"، ناصحاً إياهم بـ"التخلي عن مناصبهم، لأنهم لن يتمكنوا من تقديم الخدمات المطلوبة للمواطنين".

وانتقد الصافي استعلاء المسؤولين على الناس وسوء اختيارهم للمساعدين، قائلا إن "إطلال المسؤولين على الناس من ابراج عاجية، وإحاطة انفسهم بحلقة من النفعيين والانتهازيين، يمنعهم من رؤية الأمور على حقيقتها"، داعياً إياهم إلى "الاقتراب من الناس والوقوف على مشاكلهم عن كثب بهدف وضع الحلول اللازمة لها". وفي جانب آخر، وصف الصافي المسؤولين الذين يعيدون جزءا من مخصصات وزاراتهم أو إداراتهم الى خزينة الدولة نهاية كل عام، بـ"الفاشلين"، لأن "هذه الاموال كان ينبغي أن تنفق في تقديم الخدمات للناس".

وأضاف "وفي الوقت الذي يعتبر فيه إهدار الأموال العامة جريمة يجب أن يدان ويحاسب مرتكبوها، فإن عدم إنفاق الأموال في مجالاتها يعتبر جريمة لابد من المحاسبة عليها"، داعيا هيئة النزاهة الى "محاسبة المسؤولين الذين يقصرون في انفاق الأموال في خدمة الصالح العام".

من جهة أخرى، انتقد الصافي تخفيض موازنة الوقف الشيعي بنسبة ٦٩٪، مشددا على أن "هذا التخفيض سيضر بمستوى الخدمات وبحجم المشاريع التي تضطلع بها إدارات العتبات الدينية"، مبينا أن "خفض الإنفاق لايصب في صالح السياحة الدينية، ولا يخدم البلاد في الظروف الراهنة"، على حد تعبيره.

واضاف معتمد السيستاني في كربلاء ان "توافد الزوار الأجانب بكثافة الى العراق كان من الأسباب التي أسهمت في تغيير الانطباع السائد لدى الرأي العام العالمي الذي كان يعتقد بأن اوضاع العراق متردية".

وفي سياق آخر، طالب الصافي البرلمان "باعتماد الشفافية في استبدال النواب المستوزرين، بالعودة الى نسبة الأصوات التي حصل عليها كل مرشح في الانتخابات النيابية الأخيرة"، مضيفاً إنه "لا يصح استبدال نائب بآخر لا يلبه بعدد الأصوات التي حصل عليها في الانتخابات"، داعيا مفوضية الانتخابات إلى "متابعة هذا الملف وتصحيح الأخطاء التي حصلت".

يذكر ان أوساط سياسية، وجمعيات أهلية، انتقدت طريقة استبدال النواب المستوزرين، بآخرين، ووصفت بعض المنظمات المعنية بمراقبة الانتخابات، الطريقة التي اتبعت في اختيار النواب البدلاء بـ"الخرق الدستوري"، داعية مجلس النواب الى الاستعانة بالمفوضية العليا المستقلة للانتخابات لتحديد اسماء النواب الذين يحق لهم شغل مقاعد زملائهم ممن غادروا المجلس الى مقاعد الحكومة.